تأكيد السلام الاجتماعى بين الملاك والمستأجرين

محمود عبد المنعم مراد

التحرير

تشغل مشكلة الإسكان بال الملايين من المصريين ، وألوف الخبراء العاكفين على دراستها الآن . وقد قرأت فى الأسبوع الماضى ، مقترحات شتى لحل هذه المشكلة المزمنة المرهقة ، وتحديد العلاقات القائمة بين الملاك والمستأجرين ، بما لا يحيق الضرر بأى منهما . ولكنى – فى ثنايا ما قرأت – هالتنى اقتراحات أعدتها لجنة الاسكان بالحزب الوطنى الديموقراطى ، وأحسب أن الواجب يقضى بالتريث والأناة فى تنفيذ هذه الاقتراحات .

والمشكلة ذات شقين ، أحدهما وهو الأهم ، هو توفير السكن الملائم لكل من تظله سماء مصر . ومعنى ذلك تدبير مساكن للملايين . وقد أكدت جميع الدراسات التى عالجت هذه المشكلة ، أنها ليست يسيرة بأى حال . فبناء ثلاثة ملايين من المساكن ، فى سنوات محدودة ، أمر فوق طاقة المجتمع بقطاعيه العام والخاص . ولكن ليس معنى أن تكون المشكلة صعبة عسيرة ، أن نجلس صامتين نتفرج عليها . ولكن الواجب أن نبدأ العمل على الفور ، فإذا استطعنا أن نحل جزءا من المشكلة ، فذلك خير من تركها كلها بغير حل .

ولست أريد الخوض فى وسائل مواجهة هذا الخطر ، من حيث تدبير الأرض الفضاء التى تبنى عليها المساكن ، وتوفير مواد البناء ، وقيام البنية الأساسية اللازمة ، وما يقتضيه ذلك كله من أيد عاملة مدربة ، ومن أموال . وغير خاف أن أموال القطاع الخاص محجمة نماما عن المساهمة فى الحل بسبب الظروف والقوانين والقرارات التى جعلت إيداع الأموال فى البنوك أو شراء شهادات الاستثمار ، أجدى وأسهل وأكثر أمانا من المخاطرة باستغلالها فى البناء ، فى ظل التشريعات القائمة .

والشق الثانى ، وهو الذى يعنينى هنا ، هو العلاقات بين المالك والمستأجر . وقد نشأ عدم الاستقرار فى هذه العلاقات منذ السنينات ، لأهداف سياسية محضة ، حيث كانت السلطة وقتذاك تطلب رضا الفقراء على حساب الأغنياء وبالطبع كان كل ساكن فقيرا ، وكان كل مالك غنيا ، هذا فى نظر الدولة ، مع أنه غير صحيح . فهناك سكان أغنى من ذوى العقارات . وهناك سكان وملاك فى نفس الوقت . ولكن الدولة ، عندما كانت تنحى بالاشتراكية الدعائية ، عمدت إلى تخفيض إيجارات المساكن ، ترضية للساكنين ، لاعلى حساب الدولة ، بل على حساب المالكين . ثم تفاقمت المشكلة عاما بعد عام ، لأن الناس يتكاثرون ، والبناء ينقص ولايزيد . ولم تكن فى السينات نظرة مستقبلية محللة ، تعمل للغد حسابه وتخطط له ، لافى مجال الإسكان فحسب ، بل فى كل ميادين الانتاج والخدمات .

وهكذا أصبح الوضع لايطاق . وفى ظنى أنه يستدعى علاجا جديدا غير تقليدى على الاطلاق ، يتمشى مع أساليب العلاج غير التقليدية ، التى يجب أن ننهجها فى جميع الميادين ، فى التعليم ، وتدريب القوى العاملة ، ومشكلة الإسكان ، ومراجعة الخلل فيما بين الادخار والاستثمار . أعنى أن نقتحم مشاكلنا بروح جديدة ، وفكر جديد ، وحلول جديدة نماما ، تتمشى مع أوضاعنا القائمة ، بمشاكلها المزمنة التى تفاقمت على مدى ثلاثين عاما أو أكثر .

ولقد تحدثت مرارا قبل ذلك ، عن نقطة كثر حولها الجدل ، وهى ترك الحرية كاملة بين المالك والمستأجر ، يسود بينهما قانون العرض والطلب بلا تدخل من جانب الدولة . ويبدو أن هذا الرأى أصبح موضع نظر ، بعد أن كان مستبعدا كل الاستبعاد . ولكن الذى لفت نظرى فى المقترحات الأخيرة التى نشرت فى الصحف ، على أنها مشروع قانون جديد لتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر ، فقرة صغيرة ، ولكن آثارها وخيمة العواقب . وهى الاقتراح بأن يكون للمستأجر حق التنازل عن مسكنه لمن يشاء ، دون حاجة إلى موافقة مالك العقار . وأنا لست من رجال القانون بحيث أفتى فى مدى شرعية مثل هذا الاقتراح ، وإن كان يبدو أنه يجعل للمستأجر حقا على العقار أقوى من حقوق صاحبه . ولكنى أرى ، من الناحية الاجتماعية لا القانونية ، أن مثل هذا الاقتراح عواقب وخيمة للغاية . ذلك أنه يفرض على صاحب العقار مستأجرا قد لايتوافق معه فى الظروف الاجتماعية ، أو فى العادات أو التقاليد أو المستوى الاجتماعى ، أو فى السلوك الشخصى للمستأجر الجديد . هذا بالاضافة إلى أن القانون الحالى الذى يحكم بالسجن والغرامة على صاحب العقار إذا تقاضى ، خلو الرجل ، سيحمى المستأجر من هذا العقاب إذا تقاضى لنفسه خلوا عن مسكنه من مستأجر آخر ، دون شرط موافقة المالك . وهكذا نكون قد أبحنا خلو الرجل للمستأجر ، وحرمناه على صاحب العقار ، هذا بالاضافة إلى أن شعور المالك بأن المستأجر القديم قد فرض عليه مستأجرا جديدا ، سوف تنجم عنه عواقب وخيمة تضر بالسلام الاجتماعى بين المالك والمستأجر .

وتلك لاشك نقطة صغيرة فى بحر المشكلات التى يعانى منها الأفراد ، وتعانى منها الدولة ، بسبب ندرة المساكن وتعذر تلبية طلبات العاجزين عن الحصول عليها .

وكل ما أرجوه هو أن يتولى المختصون فى الحزب أو فى الحكومة ، دراسة المشكلة من جميع جوانبها المادية والاقتصادية والاجتماعية ، بمزيد من التريث والأناة والصبر ، فاذا تأخرنا بسبب ذلك بضعة شهور ، فإن ذلك خير من الارتجال ، وكثرة التغيير والتبديل فى قوانين الاسكان .

الوضع فى إيران

استوقفتنى عبارة وردت على لسان الشاه السابق ، شفاه الله وعافاه ، فى حديثه المنشور فى مجلة أكتوبر فى الأسبوع الماضى ، وهى أن إيران سائرة نحو الشيوعية ، لامن الخارج ، بل بنداء من الداخل ، عندما تصل الفوضى الى نهايتها ، وتبتلى بالثورة جماهير الناس بعد أن ابتليت بها الطبقتان الأولى والثانية .

وقد دار بخلدى أن الشاه ربما يكون مبالغا ، أوربما يكون قد أراد أن يظهر خيبة السياسة الأمريكية ، التى عجلت برحيله ، وظنت خطأ أن الثورة الدينية الإسلامية كفيلة بأن تكون الدرع الواقية من الشيوعية ، بسبب التناقض بينها وبين الدين .

ولكى بعد إمعان التفكير فى مستقبل إيران ، وجدتنى أراجع الماضى ، وأذكر ما حدث لثورة ٢٣ يوليو . فقد ظلت الثورة المصرية واقفة بالمرصاد للحركات الشيوعية ، إلى أن جاء وقت تولى فيه الشيوعيون جميع السلطات ، ومنح فيه السوفيت شتى القواعد والامتيازات وأصبحت موسكو هى الآمرة الناهية ، وإن تم ذلك بعد مضى عدة سنوات .

ومن العسير أن نتنبأ بما سيحدث فى ايران . لاقى المستقبل القريب ولاقى المستقبل البعيد ، وبخاصة فى هذه السنوات التى تشهد سرعة غير مألوفة فى تغير الموقف الدولى ، وموازين القوى العالمية ، ولكن مهما يكن من صعوبة التنبؤ ، فإن الحالة البادية الآن ، لا تخفى على العيان .

فالإمام الخمينى يلوم رئيس الجمهورية ، ويهدد الوزراء بالمحاكمة ، ومعاملتهم كما يعامل تجار المخدرات . والسلطات فى ايران غير محددة ، والعمل متوقف ، والأيدى المتعطلة تكثر يوما بعد يوم ، والانتاج النفط هبط إلى الربع ، وتأثرت الحالة الاقتصادية نتيجة لتجميد الأموال والحصار الاقتصادى المفروض فى الغرب ، نتيجة لأزمة الرهائن ، التى تتضارب الأنباء بمصيرهم بين لحظة وأخرى . ولقد مضت على الثورة الآن سنة وبضعة شهور ، وما استقر شئ فيها ، وما انفصحت سياسة لها ، ومامعرف أى انسان رأسه من قدميه ، بدءا من الخمينى ، ومرورا بمجلس الثورة ورئيس الجمهورية والوزراء إلى أدنى طبقات الشعب . ذلك كله راجع إلى أن الشعب الايرانى كان يريد التغيير ، ولكن الزعامة الدينية التى قادته وأوصلته إلى هذا التغيير ، لم يكن لها من الخطط المسبقة ما يمكنها من المضى فى سياسة معينة ، ولم يكن لها من التفكير السياسى الناضج الواضح ، ما يحدد لها طريق المستقبل . ومن هنا جاء التخبط والفوضى وإراقة الدماء ، وكثرة الهجرة إلى الخارج ، وكثرة المؤامرات فى الداخل ، إلى آخر ما تطالعنا به الأنباء كل صباح .

وستظل الفوضى ضاربة أطنابها ، حتى تستطيع قوة من القوى السياسية الماثلة الآن فى ايران ، أن تستقطب من الأنصار ، الداخليين والخارجيين ، ما يمكنها من الفوز بالسلطة ، والسير فى الطريق

الواضح المرسوم . وليس فى الأفق ما ينبىء عن قرب حدوث ذلك . وستظل إيران بها للفوضى والفساد والاضطراب والفقر إلى أن يقضى الله أمرا كان مفعولا . ولكن هذا المفعول ليس الى الآن فى الحسبان .

آرثر ميللر

لم أشأ أن أبدأ حديثى هذا الأسبوع عن مشكلة الشرق الأوسط ، أو مشكلة فلسطين ، أو مشكلة القدس على وجه التحديد . ذلك أن ماقيل فى هذا الموضوع كفيل أن يجعل الكاتب غير قادر على الإضافة إليه بأى كلام جديد .

ومع هذا الاصرار الإسرائيلى الواضح على عرقلة جهود السلام ، وإفشال مفاوضات الحكم الذاتى للفلسطينيين ، فإنى مازلت غير متشائم . مادامت المشكلة فى نظرى تحتاج إلى مزيد من الوقت ، تكسب فيه كل يوم ، رغم كل ما تفعله اسرائيل .

ويكفى أن نسمع البأ الذى روى أن تسعين يهوديا أمريكيا بارزا قد أسسوا فى الولايات المتحدة فرعا لحركة « السلام الآن » ، ويكفى أن نلمح هذا التيار المتصاعد فى جميع أنحاء العالم مؤيدا حق الفلسطينيين فى تقرير المصير . ويكفى أن نقرأ قرار مجلس الأمن الأخير ، مهما تكن اسرائيل مستهينة بكل ما يصدره مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة من قرارات . فالواقع الذى لاشك فيه هو أن مبادرة السلام أحدثت تغيرا جذريا فى المسرح الدولى كله ، بدءا من الولايات المتحدة ، إلى أوروبا الغربية ، إلى العالم الثالث ، بينما كانت الصورة قبل المبادرة تدعو الى اليأس الكامل والأسى العميق .

وقد انضم إلى حركة « السلام الآن » فى الولايات المتحدة ، كاتب من أكبر الكتاب الأمريكيين المعاصرين ، وأعظمهم فكراً، وأكثرهم إبداعا وروعة . ذلك هو الكاتب المسرحى المفكر « آرثر ميللر » اليهودى الذى حظى باحترام وإعجاب قراء الكتب ورواد المسرح فى عالمنا المعاصر .

وقد ولد ميللر فى ١٧ أكتوبر سنة ١٩١٥ ، فى نيويورك . وتزوج لأول مرة فى أول مايو سنة ١٩٤٠ ، ولكنه طلق زوجته بعد أن أنجب منها ولدا وبنتا . وكان ذلك عام ١٩٥٦ ، حيث تزوج بممثلة السينما الجميلة الشديدة الإغراء مارلين مونرو ، ثم طلقها بعد خمس سنوات . وتزوج للمرة الثالثة من المخرج موراث عام ١٩٦٢ حيث أنجب منها بنتا . وقد تعلم فى جامعة شيكاغو ، وحصل فى بدء حياته الأدبية العريضة على جائزة هوبورد فى التأليف المسرحى من جامعة متشيجان عامى ٣٦ و٣٧ ، كما حصل على جائزة المسرح القومية عام ١٩٣٨ ، وعلى

آرثر ميللر

جائزة جمعية نقاد المسرح فى نيويورك عام ١٩٤٧ ، وعام ١٩٤٩ . وفى نفس السنة حصل على جائزة بوليتزر الأدبية المعروفة ، ومن بعدها على جوائز لاتعد ولاتحصى .

ومن مؤلفاته الشهيرة ، الرجل الذى كان له كل الحظ ، (عام ٤٣) و « موقف عادى (عام ٤٤) و « جميع أبنائى » (عام ٤٧) و « وفاة بائع متجول » (عام ٤٩) و « منظر من فوق الجسر » (عام ٥٥) ، و « ذكرى يومى التين » (عام ٥٥) و « بعد الحرف » (عام ٦٤) و « حادثة فى فيشى » ثم « الخائرة » (عام ٦٨) وبعدها كثير من القصص والروايات المسرحية والأفلام السينمائية . ويعتبر هو وتنسى وليامز ، الذى تحدثت عنه فى الأسبوع الماضى ، وبعدهما يوجين أونيل ، عمالقة المسرح الأمريكى الحديث . وليست عبقرية هؤلاء كامنة فقط فى مستوى أدائهم الفنى للعمل المسرحى ، ولكن فى عمق التفكير ونفاذ البصيرة وعظمة الخلق والإبداع . وإن انضمام رجل كآرثر ميللر إلى الفريق المنادى « بالسلام الآن » ليعد مكسبا كبيرا وظاهرة جديدة تؤكد ما سبق أن ذكرته من أن الريح تهب فى صالحنا ، مهما نشنج السيد مناحم بيجين ورفاقه المتعصبون ، الذين يعيشون فى حالة الرعب الأخير .

ميناء القصير

مازلت أذكر رحلة قمت بها منذ ثلاثين عاما ، على شاطئ البحر الأحمر ، من السويس شمالا الى رأس محمد جنوبا ، حيث تحاذى هذه المنطقة

مارلين مونرو

مدينة إدفو فى جنوب الصعيد . وكنت فى صحبة مسئولين كبار فى تلك الرحلة يقومون بمعاينة المناجم والمحاجر فى الصحراء الشرقية القريبة من شاطئ البحر الأحمر . وقد عشنا فى ميناء القصير وقتذاك ثلاثة أيام ، تحدث فيها هؤلاء المسئولون .. عن التاريخ القديم لهذا الميناء ، وكيف كان وقتذاك هو الميناء الرئيسى الذى يبحر منه حجاج الصعيد إلى جدة التى تكاد تواجهه على الشاطئ الشرقى من البحر . وكم تحدثنا فى ليالى الصيف على ساحل البحر فى القصير عن الامكانيات المذهلة لإعادة الحياة الى هذا الميناء المهجور ، وكيف يمكن أن تقوم فيه صناعات جديدة رائجة ، خاصة أن الشاطئ هناك ملئ بالأسماك المختلفة الأنواع والاحجام ، والتى يمكن اقامة مصانع لتعليبها وتهيئتها للاستهلاك المحلى وللتصدير .

ومضت الأعوام الثلاثون ولم أنتزع شيئا عن هذا الميناء الذى قفز الى ذاكرتى وأنا أستعرض بين وبين نفسى مافى مصر من إمكانيات تدعم اقتصادها وتوزع سكانها ، وتق مجاعتها من الطعام ، وتزيد من حصيلة إيراداتها من السياحة .

وقد كتبت منذ أسبوعين كلمة عن الشاطئ الشرقى لمصر ، وعن هوس الساحين القادمين من دول الشمال بالجو الجميل الدافئ الذى يتميز به هذا الشاطئ فى فصل الشتاء . واليوم أخص بالذكر ميناء القصير ، وأتخيله ميناء جديدا يضاف إلى موانى مصر فى البحرين الأبيض والأحمر ، ويخفف عنها وطأة الزحام ، وأتخيله مصيفا ومشتى يعج بالسائحين ، ومركزا لتصنيع الأسماك ، ومنفذا لحجاج الوجه القبلى الى الأراضى المقدسة ، حيث يصلونها بالباخرة خلال ساعات .

فهل يمكن أن تحرك هذه الكلمة مسئولا يخطف رجله إلى هذا الميناء ، ويتعرف عليه ، ويقدر إمكانيات النهوض به واستغلاله من جميع النواحى ، لأنه مما يحز فى القلب أن تكون الأرزاق فى متناول اليد ، ولكن الكسل أو التراخى يقعدنا عن العمل والانجاز ؟

زينب والعرش

رأيت بعض حلقات من المسلسل التليفزيونى الذى عرض أخيرا بعنوان « زينب والعرش » ، وقرأت وسمعت أحاديث كثيرة عن هذا المسلسل ، الذى أجاد فيه الكثير من الممثلين الكبار ، أمثال محمود موسى وكمال الشناوى وصلاح قابيل وحسن يوسف وعبد المنعم ابراهيم ، والممثلات المجيدات من مثيلات هدى سلطان وعايدة عبد العزيز وسهير رمزى وغيرهن . وقد تساءل الكثيرون عما إذا كانت القصة تحكى واقعا أقرب إلى التاريخ منه إلى الخيال ، أو أقرب إلى الخيال منه إلى الواقع . وتساءلوا من يكون عبد الهادى ورياب ويوسف منصور وحسن زيدان إلى آخر الشخصيات . ورغم بعض النقاط السلبية التى تضمنها المسلسل فلا شك أنه نال اهتمام الجماهير ، بسبب الحوار الجميل المتقن ، وأداء الممثلين الذى بلغ الذروة فى كثير من الأحيان . ومن بين هذه السلبيات أن رجلا يملك جريدة ويرأس تحريرها ، ويشغل نفسه بها ليل نهار ، لايمكن أن يكون فردا فى « شلة » من صغار الموظفين ، يقضون وقتهم فى لعب الطاولة فى أحد النوادى ، أو فى منزل الزوج الذى لا يبحث إلا عن المال ضاربا بعرضه عرض الحائط كما يقال . وإذا كان الناس قد تساءلوا عمن يكون أبطال المسلسل فى واقع الحياة ، فإن هذا لم يستر فضول كما استثار فضول الكثيرين من المشاهدين ، لأن القصة ليست تسجيلا للواقع ، ولكنها تمزج بين الحقيقة والخيال ، ولايمكن أن تكون الشخصية المتخيلة مطابقة لنماذج حية ، وإلا كان من الممكن أن يقدم المسئولون عن هذا البرنامج إلى ساحة القضاء بتهمة القذف والتشهير .

ولكى منذ البداية حتى النهاية .. أتساءل بغير أن أظفر بجواب : من هى زينب فى الرواية أو فى الخيال أو فى الرمز الذى يهدف إليه المؤلف ولايفصح عنه ؟ من هى ومادورها ومماصلتها العضوية بالأحداث ؟ ثم ماهو العرش ، عرش الصحافة أم عرش الخيال أم عرش الجهل أم عرش الغباء ؟ وماعلاقة هذا العرش بالخط الأصلى للرواية كما عرضها التليفزيون ؟ □